**تخمة قوانين في لبنان بدون تطبيق!**

30-10-2021 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**أنطوان مسرّه\***

يسترسل قانونيون، ولا نقول حقوقيون، هروبًا من تحقيق العدالة وتغطية للتقاعس، في سرد ثغرات في [#القانون](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86). ينحصر المبدأ الروماني: لا جرم بدون نص nullum crimen, nulla poena, sine lege في الشؤون الجزائية. اما في كل التشريعات الأخرى فالانجراف في التفاصيل لا يُؤمن بالضرورة الفعالية وصوابية التطبيق. يقول Jean Carbonnier: "صَمْت القانون لا يوقف العدالة"

(“Le silence de la loi n’arrête pas la justice”). يبيّن تحويل دولة القانون، او بالأحرى دولة الحق Etat de droit، الى شعار، ضخامة الفجوة في المثاقفة الحقوقية. دولة الحق مرتبطة بثقافة المجتمع وهي منهج حياة وهدفيتها المصلحة العامة.

صدرت في لبنان قوانين إصلاحية مضمونًا، منها قانون الشراء العام. لكن ما يُخفى غالبًا على قانونيين حالات عديدة في التحايل على القانون escroquerie juridique. في مجمل قضايا الحق العام droit public قد يقول لك غالبًا احد العاملين في الإدارات العامة: "هذا ما يرد في القانون!" يتوجب على المحامي المهني وعلى المواطن الواعي الرجوع الى النص الذي يتم احيانًا تحريفه وتأويله خلافًا لمضمونه.

يؤسس برنامج المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور، حول موضوع: "القوانين في لبنان في التطبيق"، لمرحلة جديدة واصيلة في آن. الهدف متابعة التشريعات في لبنان في تطبيقها وجدواها، ومقاومة انحرافات خلف ستار الإصلاح، واستغلال رمزية القانون لايهام الناس بالتغيير، وتجنّب التضخم التشريعي وكشف التحايل القانوني. ليس القانون ديكورًا ولا تمرينًا انشائيًا ولا أداة تبريرية بل علم معياري science normative ناظم للحياة العامة.

1. مقاومة المخادعة: يعمّم قانونيون ومثقفون بلا خبرة ذهنية سائدة في تجاهل هدفية القانون الناظم للمجتمع. شارك في البرنامج عشرة من الباحثين. وشارك في ورشة عمل ختامية مئة من الوزراء والنواب والمدراء العامين في الإدارات العامة والفاعلين في المجتمع والقضاء والامن العام والحقوقيين والإعلاميين. تولى تنسيق البرنامج المحامي ربيع قيس بالتعاون مع فريق عمل. قد يعيش الناس شريعة غاب تحت ستار القانون في الحالات حيث القوانين غير مُطبقة او مخترقة او معطّلة او يتم التحايل والتلاعب في مضامينها.

ينطلق البرنامج من النشيد الوطني اللبناني الذي لم يتم التركيز عليه في مختلف وسائل التنشئة: "قولنا والعمل"! معظم التشريعات في لبنان هي إصلاحية في قضايا الكهرباء والاتصالات والشراكة بين القطاعين العام والخاص والشراء العام والأسواق المالية... ولكنها غير مطبّقة من خلال عدم تعيين هيئات ناظمة او عدم اصدار المراسيم او مخالفة للدستور في حين ان دور الوزير السهر على التطبيق وصوابيته. يرد في تقديم للبرنامج هذا القول لجبران خليل جبران في النبي:

"ثم قال مشترع: وماذا تعتقد بشرائعنا أيها المعلم؟

فأجاب قائلاً:

"انكم تستلذون ان تضعوا شرائع لأنفسكم بيد انكم تستلذون بالأكثر ان تكسروها وتتعدوا فرائضها".

2. ما معنى تطبيق وكوارث عدم التطبيق: من البديهيات تطبيق القانون الذي له صفة العمومية والالزام. لا يندرج القانون اساسًا في سياق الاقتراحات والتوصيات. تم رصد أكثر من 3.600 قانون وأكثر من 40.000 مرسوم. تظهر الأبحاث في اطار البرنامج امثلة واسعة في عدم التطبيق والتحايل في التطبيق والإهمال وخرق الدستور. الحالة الأبرز في الموازنة. هل الموازنة "قانون فرسان cavaliers budgétaires ام قانون موازنة؟ كما جاء في دراسة لامين عام مجلس النواب عدنان ضاهر.

نظام الوصاية على المؤسسة العامة المستقلة غير مطبق ايضًا ويتحول الى مراقبة مباشرة في حين ان الوصاية الإدارية tutelle هي رقابة قانونية وليس رقابة ملائمة contrôle de légalité et non d’opportunité. يُذكر ايضًا نظام السجون الذي يواجه عوائق بسبب الإمكانات المادية. ويمارس وزراء سلطة مطلقة. الأخطر من ذلك التحايل على القانون escroquerie juridique حيث المولج بالتطبيق يلعب على النص خلف ستار حماية حق الخزينة، او لان النص لا يروق له، او قد يكون القانون وضع اساسًا مع آليات كي لا يطبّق. ويظهر ايضًا ان قوانين مُطبقة بأشكال مختلفة حسب المناطق استنادًا الى تعاميم متناقضة، بخاصة في قضايا مالية وبلدية. يوجب ذلك احياء مفهومين تأسيسيين للقانون وهما حسن النية وتجاوز حد القانون

bonne foi et abus de droit.

ما معنى مرسوم؟ تتضمن مراسيم شؤونًا تشريعية هي من صلاحية المجلس النيابي. صدر مرسوم تأليف هيئة الاشراف على الانتخابات سنة 2018 (المرسوم 1385 تاريخ 14/9/2017) بدون توفير الإمكانات الإدارية والمالية لممارسة مهامها الا بعد عدة أشهر. هل المرسوم توصية عامة ام هو تطبيقي في جوهره؟

ليست الأبحاث في فعالية القوانين مسارًا علماويًا وتجريديًا. ينتج عن عدم التطبيق الذي يعيشه اللبنانيون اليوم مصائب وعوائق وتنتج كوارث بيئية. الثمرة المرة لعدم التطبيق وتعطيل التطبيق كارثية. هذا ما يعيشه اللبنانيون.

2. مسؤولية السلطة "الإجرائية": يُستخلص من عشرة ابحاث تطبيقية شملت أكثر من 70% من التشريعات اللبنانية (الدستور، الإدارة العامة، المالية العامة، التربية، البيئة، أصول المحاكمات، الكهرباء، الجامعة اللبنانية...) تحديد للأسباب وتوجهات عملانية للمستقبل. ما هو سائد، هروبًا من الواقع، اتهام النظام الدستوري "والطائفية"، في حين ان [#الدستور اللبناني](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1+%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86%d9%8a) في نصه وروحيته ليس طائفيًا! انه يوجب في المادة 12 "الاستحقاق والجدارة". ويوجب في المادة 95 المتعلقة بقاعدة التمييز الإيجابي discrimination positive "عدم تخصيص اية وظيفة لاية طائفة مع التقيد بمبدأ الاختصاص والكفاءة".

هل المسؤولية هي على المجلس النيابي الذي لا يُحاسب؟ من المسؤول عن عدم تشكيل حكومة طوال أكثر من سنة وعن وعدم تطبيق قوانين الكهرباء؟ يقول الوزير السابق والنائب ياسين جابر رئيس اللجنة البرلمانية لمتابعة تطبيق القوانين: "في قانون الشراء العام اوردنا حصانة في آليات التعيين. وضعنا قانون الشراكة بين العام والخاص سنة 2017 بهدف وضع حد للاستنسابية في مواجهة عدم الخضوع لآلية شفافة". ورد في بحث للأستاذ سيمون معوض، مدير عام في مجلس النواب: "قام نواب بدور رقابي جيد". السلطة الإجرائية وظّفت بالرغم من منع التوظيف! أكثر من 73 قانونًا لم تجد طريقها في التنفيذ! المعاناة في تطبيق القانون تكمن في السلطة الإجرائية".

نتجاهل غالبًا ما ورد في الدستور اللبناني في توصيف السلطة التنفيذية "بالسلطة الإجرائية" exécutoire. مهمة السلطة الإجرائية "السهر على تنفيذ القوانين" (المادة 65). وجاء في الدستور توصيف رئيس الجمهورية بأنه "رئيس الدولة" (المادة 49). الدولة هي المولجة في جوهرها بتفعيل القوانين mise en oeuvre du droit. ورد تاليًا في هذا السياق ذكر الرئيس فؤاد شهاب واهمية العمل على مثاقفة الدولة.

قرر المجلس النيابي انشاء هيئات ناظمة لبعض القطاعات لكن السلطة الإجرائية أنشأت هيئات ليست ناظمة. يُستنتج في ذلك تقصير فاضح من السلطة المسماة في الدستور اللبناني الإجرائية. الحاجة الى صياغة برامج ثقافية تربوية حول الجدّية: تقول ناديا تويني: “بلدي الذي يقول لي: خذني على محمل الجد / ويدور ويتماهى كيمامة مجروحة / بلدي الصعب مثل قصيدة مطوّلة".

من أسباب عدم التطبيق انعدام الجدّية في ذهنيات سائدة: معليش، شو فيها، بيناتنا، بسيطة، ما تحمل السلم بالعرض... يعني قانون سلامة الغذاء على سبيل المثال كل الوزراء والنواب وعائلاتهم. بعض الملفات لا تمس لا بطائفة ولا بمصالح والناس كلها معنية.

يمكن تصنيف كل التشريعات حسب القطاعات المهنية، ما يعني ان النقابات والهيئات المهنية مسؤولة عن متابعة تطبيق القوانين المتعلقة بقطاعها المهني. وهل في المؤسسات الجامعية كليات قانون ام كليات حقوق؟ يعني ذلك ضرورة مراجعة تعليم الحقوق للجيل الجديد في عالم يخشى ان يكون بدون بوصلة.

يُسيء التضخم التشريعي والقوانين التراكمية وبلا فعالية الى مبدأ الأمان التشريعي sécurité juridique الذي هو موجب دستوري يسري على المجلس النيابي في إصداره التشريعات. يحمل البرنامج الذي سوف تصدر وقائعه في كتاب في أواخر 2021 على التوسع في نظرية الأمان التشريعي في كل ما يتعلق بالسلطات التنفيذية والاجرائية.